ملحق اليوم

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net Email: info@almada-group.com

العدد (2337) السنة التاسعة - الاثنين (19) كانون الاول 2011

(المدى) تكشف رسالة العراقية للكردستاني عن تعليقها حضور البرلمان

الهاشمي يرافق الخزاعي إلى السليمانية بعد تفتيش دقيق.. والحكومة تمنحه يومين لإثبات براءته

□ بغداد / المدى

تسلّم التحالف الكردستاني أمس رسالة من القائمة العراقية، وضحت الأخيرة من خلالها أسباب تعليق عضويتها في البرلمان.

وقال النائب الكردستاني شوان محمد طه في تصريح خص به (المدى) أمس "وصل إلى مبنى التحالف الكردستاني ظهر أمس وفد من العراقية يضم النائبين علاء مكي وعبد الخضر الطاهر، وسلّمنا رسالة تحريرية باسم العراقية تبيّن الأسباب التي جعلتها تعلّق حضورها البرلمان".

وعن فحوى الرسالة قال طه "إنها تحدثت عن التهميش في العملية السياسية والاعتقالات وتسييس القضاء وعدم حسم الملفات المتبقية من اتفاقيات أربيل، فضلا عن عدم الالتزام بالدستور والشراكة والقضايا المتعلقة بالمطالبة بالأقاليم وأحداث ديالى". وتابع طه "أن العراقية ومن خلال رسالتها أبدت استعدادها لحل الأزمة السياسية بعد إيجاد الحلول للمشاكل العالقة بين جميع الأطراف".

كما ذكر النائب عن التحالف الكردستاني وساطة تحالفه والتيار الصدري بشأن إقناع القائمة العراقية بالعدول عن قرار تعليق مشاركتها بالبرلمان.

وقال طه إن "خطوات وساطة التحالف الكردستاني وكتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري كانت ايجابية بخصوص إقناع العراقية للعدول عن قرار تعليق مشاركتها في أعمال مجلس النواب، ولم تزل عملية الوساطة في خطواتها الأولى".

إلى ذلك، كشف مصدر مطلع أمس أن القوات الأمنية في مطار بغداد منعت طائرة نائب رئيس الجمهورية والقيادي في ائتلاف العراقية طارق الهاشمي من الإقلاع، لكنها سمحت لها بعد ذلك بمرافقة النائب الثاني خضير الخزاعي".

وقال المصدر لـ(المدى)، أمس "إن الهاشمي كان في طريقه إلى السليمانية مساء أمس لكن القوات الأمنية منعته من السفر"، وتابع المصدر "أن الهاشمي استطاع بعد ذلك السفر إلى السليمانية برفقة الخزاعي بعد تدقيق أسماء مرافقيه بتركيز كبير".

وفي سياق متصل قالت الحكومة، إن رئيس الوزراء نوري المالكي منح نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مهلة يومين (مر منها يوم) لنفي التهم المنسوبة إليه وإثبات عدم تورطه بالتفجير الذي استهدف مجلس النواب.

وأفاد المستشار الحكومي احمد الشيحاني لوكالة كردستان للأنباء بأن "نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أوفد رئيس مجلس النواب السابق محمود المشهداني إلى رئاسة الوزراء لإبلاغ المالكي بعدم علمه بما يفعله ضباط كبار في مكتبه الخاص". وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي قد صرح، أول من أمس، بأن وجود مذكرة إلقاء قبض قضائية صدرت بحق الهاشمي، الذي يتزعم حاليا تكتل (تجديد) المنضوي في القائمة العراقية، بتهم تتعلق بتمويل هجمات مسلحة في العراق.

وبين الشيحاني أن "وساطة المشهداني تركزت على منح الهاشمي يومين لإثبات حقيقة عدم تورطه في تفجير مجلس النواب بالأدلة القاطعة، مشيرا إلى انه تم تأجيل إعلان اعترافات منفذي الحادث لحين إثبات حقيقة تورط الهاشمي من عدمها بخصوص تفجير مجلس النواب".

وخلص الشيحاني بالقول إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أمهل الهاشمي يومين مر منها يوم لإثبات عدم تورطه بالتهم المنسوبة إليه".

◆ العوادي: تحفظات سياسية على إعلان نتائج تفجير البرلمان 2

◆ المواطنون يأملون بعقلية سياسية تليق بفرحة الانسحاب الأميركي 3

◆ المطران ربان القس: ماحدث في زاخو مناقض تماما لما يريده شعب كردستان 5

◆ الشاعر إبراهيم الخياط.. حزمة من الأسئلة في قبضة شاعر

17

انتشار كثيف للقوات الامنية بالتزامن مع الانسحاب الاميركي.. (أ.ف.ب)

العراق ينقل مبادرته بشأن سوريا إلى الجامعة العربية

□ بغداد / المدى

أعلن مسؤول عراقي رفيع المستوى أمس أن وزير خارجية العراق هوشيار زيباري "سينطلق" بالمبادرة العراقية لحل الأزمة السورية قريبا عبر نقل تفاصيل وآليات تطبيق المبادرة إلى الجامعة العربية والأطراف السورية. وقال مستشار الأمن الوطني العراقي فالح الفياض الذي يرأس وفدا عراقيا يزور القاهرة، في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس، إن "المحادثات كانت ناجحة ووجهات النظر متطابقة في دعم المبادرة العراقية". وأضاف عقب لقائه الأمين العام للجامعة نبيل العربي أن "المبادرة هي عبارة عن جهود موازية لجهود الجامعة العربية من اجل إنضاج حل بين أبناء الشعب السوري".

وأكد أن "الخطوة التالية ستكون الانطلاق بالمبادرة العراقية وسيقوم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بنقل تفاصيل وآليات تطبيق المبادرة العراقية الى الجامعة العربية والأطراف السورية". ولم يحدد الفياض موعد هذا التحرك، لكنه قال إن ذلك سيكون "في وقت قريب جدا". وفي رده على سؤال حول تحويل الملف إلى مجلس الأمن الدولي، قال إن "الأمين العام مع الحل العربي وعدم تدويل القضية". وكان الوفد العراقي قد أجرى في دمشق السبت "محادثات ايجابية" مع الرئيس السوري بشار الأسد تناولت المبادرة العراقية لحل الأزمة السورية، قبل ان يتوجه الى القاهرة. وبحسب رئيس الوزراء نوري المالكي، فان المبادرة العراقية تهدف إلى فتح حوار بين المعارضة والحكومة السورية. ولزمت الحكومة حتى الآن موقفا حذرا حيال الأزمة في سوريا، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن أعمال قمع الحركة الاحتجاجية من جانب النظام أسفرت عن أكثر من خمسة آلاف قتيل منذ آذار ٢٠١١.

٣٥ مليون دينار سلفة لكل مواطن

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الإعمار والإسكان أمس مصادقة رئاسة الجمهورية على القانون الجديد لمشروع صندوق الإسكان.

وقال وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي خلال مؤتمر صحافي عقده على هامش ندوة عقدتها الوزارة حول تطوير المختبرات الإنشائية وحضرته (المدى) إن "رئاسة الجمهورية صادقت على القانون الجديد لمشروع صندوق الإسكان الذي اقره مجلس النواب"، وأضاف الدراجي أن من بين "التسهيلات التي وضعت في قانون صندوق الإسكان الجديد هو رفع مبلغ القروض إلى ٣٥ مليون دينار في بغداد و٣٠ مليون دينار لمراكز المدن في المحافظات، إضافة إلى ٣٠ مليون دينار في الأقضية والنواحي لتشجيع المواطنين في بناء الوحدات السكنية خارج المدن"، مؤكدا أن "القانون تضمن إلغاء الفائدة الموجودة على مبلغ الإقراض والتي تتراوح ما بين ٢ إلى ٦ بالمئة وحسب المدة الزمنية لتسديد المبلغ".

التعليم العالي: امتحانات الفصل الأول بعد العطلة

□ بغداد / المدى

ذكرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن امتحانات الفصل الدراسي الأول ستكون بعد تمتع الطلبة بالعطلة الربيعية، لتلافي تزامنها مع موعد زيارة أربعينية الإمام الحسين.

وأشار بيان للوزارة أمس تلقت (المدى) نسخة منه إلى أن التقويم الجامعي للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، تضمن أن تكون امتحانات الفصل الدراسي الأول بعد العطلة الربيعية للطلبة، تلافيا لتزامنها مع الأربعينية.

وذكر البيان أن العطلة الصيفية ستكون للفترة من الحادي عشر إلى الرابع والعشرين من كانون الثاني المقبل.

واشنطن تدفن آخر قتلاها.. وإحصائية الضحايا تقف عند ٤٤٧٤

□ بغداد / المدى

جرت في الولايات المتحدة الأميركية مراسيم دفن آخر جندي أميركي قُتل بفعل عمليات عسكرية في العراق، وألمحت وزارة الدفاع الأميركية إلى أن القتيل هو الرقم ٤٤٧٤ من أعداد القتلى الأميركيين في العراق. وقالت صحيفة الواشنطن بوست، إن "ديفيد هيكمان (٢٣) عاما، الذي قتل في بغداد، في انفجار قنبلة زرعت على جانب طريق انفجرت في شاحنته المدرعة يوم الأربعاء الماضي هو آخر جندي أميركي، يقتل بعد ثماني سنوات، وسبعة أشهر و٢٥ يوما على بدء الغزو الأميركي للعراق".

وأضافت الصحيفة أن "جثمان ديفيد إيمانويل هيكمان يرقد في حديقة السلام في مقبرة ليكفيو ورقم قبره هو ٥٤، في بلدة غرينسبورو حيث نشأ وترعرع"، مردفة "غطت التربة الحمراء تابوته، بعد أن دفن قبل نحو أسبوعين من موعد عودته إلى البلاد.. كانت هناك ورود قرنفل ذابلة على التراب الرطب.. لم يكن هناك أي علامة بعد تدل على أن هذا هو قبر الجندي". ومضت الصحيفة تقول إن "هيكمان هو القتيل رقم ٤٤٧٤ من الجنود الأميركيين الذين لقوا حتفهم في العراق، وفقا لوزارة الدفاع الأميركية،" مشيرة إلى أنه "ربما يكون الأخير".

احدى مقابر الجيش الاميركي.. (أرشيف)

وأضافت الصحيفة أن واحدا من اقرب أصدقاء هيكمان، هو لوغان ترينوم، قرأ على قبره في أثناء دفنه كلمة جاء فيها "الحمد لله إذا كان ديفيد هو آخر من يموت، لأن ذلك يعني لا أحد آخر سنفقده بالطريقة ذاتها".

وأضاف "لكن من الجنون أنه توفي، وبغض النظر عن موقفكم من هذه الحرب، إذا كنتم مع أو ضد ذلك، اعتقد أن الجميع مقتنع أننا يجب ألاّ نكون هناك (العراق) بعد الآن".

وكانت آخر مرة شاهدته فيها عائلته قبل أن يقتل في ١٣ تشرين الأول الماضي، ظهر في مركز الأمن المشترك في مطار المثنى ببغداد، في قاعدة عمليات صغيرة تضمه وفصيلته. وقال لعائلته انه "كان متحمسا ليعود إلى الوطن قبل عيد الميلاد".

في اليوم التالي، وقبل منتصف الليل، ابلغ المسؤولون في الجيش الأبوين في غرينسبورو أن ابنهما هيكمان قد قتل في انفجار قنبلة بدائية الصنع.

وقالت الواشنطن بوست "وبالضبط بعد أربعة أسابيع، جلست أمه بهدوء في غرفة المعيشة بمنزلها، ترتدي قميصا عليه صورة ابنها العسكرية".

لا مجال: إما طارق الهاشمي مجرم.. أو من يتهمه زورا

كلام اليوم

التطور الأخير لمشكلة مفخخة البرلمان سيكون في تقديرنا تطورا مفصلياً وأساسيا في مسار العملية السياسية وسبل سير اتجاهات البلاد بعد هذه السنوات التي أعقبت تغيير ٢٠٠٣.

قد تفلح محاولات (طمطمة) الموضوع التي يعمل بشكل حثيث من أجلها فيُطوى الملف بالطريقة التي طويت بها ملفات كثيرة، ولن يكون مثل هذا (الحل) إلا تسترا على حال من (ارتكاب جرم أو تلفيق اتهام) كان هو السبب، من بين جملة أسباب أخرى، في خراب العملية السياسية وتشوهها وتواصل العنف والجريمة حتى الآن.

لنكن أكثر وضوحا ولنكن عمليين أكثر ونفصّل في الموضوع فنقول:

إن صحّت مسؤولية "فخامة نائب رئيس الجمهورية" عن محاولة تفجير البرلمان فهذا يعني تطورا خطيرا يقلب الموازين، ويعصف بالتركيبة الحالية لقوى العملية السياسية، ويتطلب حضور مسؤوليات كبرى في المعالجة والتصدي بما يحفظ مبادئ العملية الجارية منذ ٢٠٠٣ ويؤمّن السلم الاجتماعي، وسنأتي على تفصيل ذلك في سطور تالية.

إذا كان الاتهام ملفقا، وقد وصل إلى حد إشهاره أمام الرأي العام، فإن تلفيق مثل هذا الإتهام لا يقل خطورة عن الجريمة نفسها.. فهو (التلفيق) يتضمن تشويها "لمسؤول كبير في الدولة" كما يتضمن تضليلا وتسترا على الجاني الفعلي الذي أراد التفجير.

إذا جرت (طمطمة) الموضوع ففي الحالين هناك جريمة يرتكبها الساعون إلى غلق الملف تكمن في؛ إما التستر على جان كبير بمثل هذا المستوى وإيقاؤه (وربما غيره آخرون كثر) كقنابل إن لم تنفجر اليوم فستنفجر غدا، وحينها لا مجال للندم، أو التستر على جهة تلفق الاتهامات، وهذا ينطوي على أن هذه الجهة لن تتورع عن ارتكاب ما هو أكثر من جريمة تفجير البرلمان وتعود لتلصق التهمة بآخرين أبرياء مثل السيد الهاشمي، إن كان بريئا.

هذا هو الإطار العام للجريمة وتطوراتها الأخيرة.. وهي تطورات عاصفة في كل حال، وتأتي في ظروف لا ينبغي إهمال صلتها بالجريمة نفسها بهذا الشكل أو ذاك.. إنها ظروف ولحظات تضع العراق الجديد على مفترق طرق معقد وغامض ما دامت الأمور يراد لها أن تدار بهذا التعقيد والغموض.

إذا اعتمدنا المعايير النفسية الانفعالية، فإن سكوت السيد الهاشمي حتى الآن، في حال براءته، عن مثل هذه التهمة وبهذا المستوى هو سكوت خارج السياق النفسي الانفعالي الذي عُرف به الهاشمي الذي كثيرا ما تفوّه بكلام وتصريحات انقلابية في أمور هي اقل شأنا من مثل هذا الاتهام الذي يضع "شخصيته بكل أبعادها السياسية والمهنية" في مهب ريح سوداء مخزية.

بينما استبقت (العراقية)، والهاشمي من ابرز قادتها الفعليين وليس الاسميين، هذا الاتهام بتعليق عملها في البرلمان وقد تذرعت بأسباب، كان ظاهرُ الكثير منها ينطوي على حق، ولكن لا يبدو باطنها بعيدا عن اتهام الهاشمي بالصلة بالعمل الإرهابي الذي لا يميّز بين عدو أو صديق.. وكل الإرهاب حرام طبعا سواء ضد عدو أم صديق.

وفي المقابل لهذا التصوير الواقعي المحايد للاتهام.. لنعُدْ ولنفكر بواقعية أخرى في ظروف إعلان الاتهام وإخراجه للرأي العام بالطريقة التي تسرب بها.

لنتفق مبدئياً على أن التهمة صحيحة وأن لدى أجهزة التحقيق من الاعترافات ما يؤكد صحتها.. فما الخلل في ذلك الإعلان وظروفه..؟

لننظر بالتصرف المتوقع من الهاشمي قبل إعلان اتهامه من قبل خصومه السياسيين، وقد أمسكوا بأوراقه الجرمية.. ما الذي كان متوقعا منه أن يفعله بعدما تكشفت الجريمة للسلطات التحقيقية وقبل الإعلان عنها؟

سيكون أول إجراء متوقع من رجل بمثل هذا المستوى الذي وجد الهاشمي نفسه فيه بعد ٢٠٠٣ أن يختفي ويتوارى منهزما عن وجه العدالة أو منتحرا.. وهذا ما لم يحدث حتى الساعة.. أو يقدم معلومات تفصيلية للتحقيق تفيد بتورط عاملين معه في الجريمة وتؤكد عدم صلته بها.. وهذا لم يحدث حتى الآن أيضا، وإن حدث فإنه لا يعفي من نصّب "نائبا لرئيس الجمهورية" من مسؤولية التستر على معلومات خطيرة، كما لا يعفيه من مسؤولية سوء اختياره، عامداً أو جاهلا، لمرافقيه وإدارته وحمياته، وهو سوء لا صلة له بوضعه الشخصي وإنما له صلة بأمن البلد والدولة على أرفع حالاتها، وإن كان الأمن يتماثل أمامه المواطن البسيط وارفع مسؤول في الدولة.

لم يختف الهاشمي ولم ينتحر ولم يقدم معلومات ولم يسهل سير التحقيق.. ما الذي ينتظره إذا للخروج من ورطته (ونؤكد أننا هنا أمام حال افتراضي فليست لدينا المعلومات الكافية التي تلوّح بها السلطات ثم تخفيها).. هل ينتظر الهاشمي أن تنجح الجهود لـ (طمطمة) الجريمة ولملمة عارها من خلال ثغرات العملية السياسية التي كانت قد سمحت لزملاء سابقين للهاشمي ومن نفس دائرة تحالفاته في الدورة البرلمانية السابقة (أمثال مشعان الجبوري وعدنان الدليمي وناصر الجنابي ومحمد الدايني..) أن يغادروا مثلما الشعرة من العجين بحفظ العملية السياسية ورعايتها سالمين غانمين؟

سيكون من حق الهاشمي أن يفكر بهذا الحل، فالرجل لم يتورع طيلة سنوات جهاده في العملية السياسية من ارتكاب أبشع موبقات العمل السياسي والإداري الحكومي، وكان في كل مرة يخرج مرتاح الضمير مطمئنا على مناصبه ومصالحه وأهدافه داخل العملية السياسية التي لا تشكل له إلا مطية لركوبها والعودة بها ومن خلالها إلى زمن القائد الضرورة، زمن الدكتاتور الأوحد.

وبعيدا عن الهاشمي وجرائمه وبراءته وأحلامه.. لننظر إلى الجانب الآخر.. إلى مركز السلطة التي أمسكت خصمها بالجرم المشهود.. وكيف تصرّفت..

بادرت السلطات إلى تسريب إشارة للرأي العام.. ثم أوحت إلى أن ضغوطا تحول دون الكشف عن الجريمة وحيثيات الاتهام الموجه "لنائب رئيس الجمهورية".. ثم جرى تذكر مجلس القضاء الأعلى الذي يراد له أن يحقق قضائيا فيما تجري في مجالات أخرى غير القضاء جهود وجهود قد تطيح بكل ما سيعمله القضاء المسكين.

توحي هذه الظروف كلها أن الجرائم تستغل من أجل ترضيات سياسية ومصالح سياسية.. ونأمل أن يكون سير الأحداث بخلاف هذا التصور الذي لا يمكن لعاقل أن يمنع نفسه منه.. لكن تجارب سابقة انتهت وقد جرت لملمة خيوط عار إجرامي لأكثر من مرة وباستهتار فظيع بمصير الناس ودمائهم وهدر مستقبلهم وطموحاتهم وأحلامهم بعراق يريدون بلوغه حرا آمنا مستقرا.. وهذا هو ما يقلق الرأي العام الذي ينشطر الآن بين من يثق بالتصريحات الحكومية ويخشى من الالتفاف عليها وبين من يراها كذبا سياسيا مصنوعا.

هل فكرت الحكومة لحظة أنها، وفي قضايا مفصلية وجوهرية تمس أمن البلد وسير عمليتها السياسية، في قضايا يومية لتصريف أمور البلد وأحواله، أنها جزء من شركاء أساسيين يتحملون معا الحال والمصير؟

لنوضح أكثر ولنكن صريحين برغم أن الصراحة جارحة في معظم أحوالها، لكن لابد من التصارح ما دمنا لسنا رعايا في دولة أجنبية وإنما مواطنون في دولة نتحمل ما لها وما عليها.. ولنتساءل أيضا:

هل هذه الصيغة المتعالية المنفردة لرئيس الوزراء في إدارة شؤون الدولة، تصح لمعالجة أمر خطير قد يغيّر مسار العملية التوافقية في البلاد؟ هل أصبح مصير البلد والدّولة المتهرئة وقفاً على إرادته ورغباته التي لا يجمعها مع المصالح الوطنية العليا جامع؟

أليست هذه القضية ومعالجتها، تدخل في صميم المسؤولية الوطنية التي أطلقنا عليها "العملية السياسية"؟، هل فكر رئيس الوزراء بالدعوة العاجلة لاجتماع قادة الكتل السياسية؟، ولنفترض استثناء من تطولهم التهم برغم تقديرنا بأن حضورهم قوة لتأكيد المصداقية والحرص على الوحدة الوطنية التي يجري التشدق بها، ليل نهار.

هل تشاور قبل اتخاذ أي إجراء بما في ذلك تسريب أخبار عن الجريمة المفترضة، مع أقرب حلفائه وهو يمسك بسر خطير يتعلق بأمن البلد وأمن عمليته السياسية؟ هل تحدث مع أعضاء دولة القانون؟ هل تحدث مع التحالف الوطني الذي أوصل السيد المالكي لرئاسة الوزارة؟ هل تحدث مع حلفاء التحالف الوطني الذين سمحوا بتمرير سلة الرئاسات وتشكيل الحكومة؟ هل فكرت رئاسة الوزارة بالدعوة إلى اجتماع سياسي على أعلى المستويات ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم التاريخية والأخلاقية؟ هل جرى التفكير بتشكيل تحقيق استثنائي يكون موضع ثقة الجميع للوصول إلى حقائق غير ذات صلة بأي هوى سياسي ومصالح وشكوك؟

لا يمكن أن يكون الإجماع السياسي مطلوبا حين تتطلب المصالح إجماعا فيما ينسى في القضايا المصيرية التي لا تخص طرفا سياسيا او شخصا سياسيا دون سواه وإنما تمس الجميع وتمس أمن البلد واستقرار سياسته.. وليس في هذا الكلام صلة بالتحاصص والارضاءات التي تطبع مثل هذه الاجماعات السياسية كما شهدناها.. ولكن هذه قضايا تمس المصير ولا ينبغي التعامل مع المصير بسلوك منفرد يريد أن يستثمر الوقائع، السلبي منها والايجابي لاعتباراته السياسية الخاصة.

وبعد كل هذا، فإن ما ظهر من اتهام الهاشمي لا ينبغي أن يعيدنا إلى مرحلة (عدنان وناصر ومحمد ومشعان).

الرأي العام وفي هذه اللحظة الحساسة الحرجة من تاريخ البلد والشعب يريد الحقائق والحقائق وحدها.

إما طارق الهاشمي مجرماً ويكون بيد العدالة.. أو يكون ملفقو الاتهام مجرمين وبيد العدالة أيضا.

ينبغي أن نسمّي الأشياء بأسمائها، إن أردنا بناء دولة العدل والسلام والحريات.

هل هذا منال بعيد!؟

لننتظر ونتأمل..